

دراسة تحليلية: اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية ومستقبل الاستثمار العالمي
Analytical study: Current global investment trends and the future of global investment

د/ بن عمارة أحلام - جامعة الجزائر-3-

تاريخ قبول النشر: 2017/12/31

تاريخ الاستلام: 2017/12/31

الملخص: تهدف دراستنا إلى التعرف على الاستثمار، أنواعه وأدواته، ثم إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ونظراً للأهمية الاقتصادية للتدفقات الاستثمارية من جهة وموجات الاستثمار العالمي المتسارعة في العالم من جهة أخرى، ارتأينا القيام بدراسة تحليلية للاتجاهات الاستثمارية على نطاق العالم في الفترة 1995-2014 وذلك بتحليل كل من التدفقات الداخلة والخارجة للاقتصاديات المتقدمة، الاقتصاديات الانتقالية، والاقتصاديات النامية؛ ثم حاولنا التعرّيج على التنبؤات الخاصة بالاستثمار العالمي 2017-2018، وفي الختام حاولنا الوقوف على مستقبل الاستثمار العالمي المتوقع لسنة 2050.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاديات المتقدمة، الاقتصاديات النامية، الاقتصاديات الانتقالية

Abstract : The objective of this study is to identify the investment, its types and tools , then talk about foreign direct investment; And according to the economic importance of investment flows on the one hand, and the rapid global investment flows on the other hand, we conducted an analytical study of global investment trends worldwide in 1995-2014 by analyzing both inflows and outflows of advanced economies, transition economies and developing economies

Then we tried to analyze the forecasts for global investment 2017-2018. Finally, we tried to determine the future of global investment expected for 2050.

Key words: investment, foreign direct investment, advanced economies, transition economies, developing economies.

المقدمة:

صاحبَ تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالعمليات الاستثمارية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد أصبحت مقياساً لتحديد مدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، من المُلحَظ أن الاقتصاديات النامية تشكّل نصف عدد المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كالصين، البرازيل، الهند، هونغ كونغ وسنغافورة، بحيث تقوم الأمم النامية والتي تخطط لمستقبلها لجني أرباح بالتوجه إلى القيام بعمليات استثمارية مضمونة الأرباح على المدى القريب والبعيد.

نظراً لكثرة التطورات والأحداث ووجود خلافات سياسية وعسكرية بين القوى الإقليمية أصبح من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه الحال اقتصادياً واستثمارياً على المستويين الإقليمي والعالمي؛ فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف سيكون مستقبل الاستثمار العالمي في ظل الاتجاهات الاستثمارية العالمية

الحديثة؟

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة الإشكالية المطروحة حيث تنتقل من التحليل العام للاستثمار العالمي إلى التحليل الخاص للاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

من جملة الدراسات السابقة التي تطلعنا عليها نجد أنها تأخذ موضوع الاستثمار الأجنبي في حدود فترة زمنية بين ثلاثة وخمسة سنوات، من أجل ذلك ارتأت الباحثة القيام بتحليل لتدفقات الاستثمار العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 1995 إلى يومنا هذا، واعتماداً على البيانات الموجودة وحاولت استخدامها في وضع توقعات لما سيكون عليه مستقبل الاستثمار العالمي سنة 2050.

محاور الدراسة:

ستتطرق الباحثة إلى الاستثمار العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في إطار المحاور التالية:

مقدمة عن موضوع الدراسة

المحور الأول: خاص بالإطار المفاهيمي للاستثمار، أنواعه، وأدواته.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: تحليل الاستثمار العالمي.

المحور الرابع: آفاق الاستثمار العالمي 2017-2018

المحور الخامس: مستقبل الاستثمار العالمي.

ثم خاتمة للدراسة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

واجهت المختصين والباحثين الاقتصاديين صعوبات في تحديد المفهوم الدقيق للاستثمار ما أدى لوجود عدّة تعاريف ومفاهيم كلّ حسب المنظور الذي يعتمد عليه في تعريفه.

1- التعريف الاقتصادي للاستثمار:

برزت عدّة تعاريف للاستثمار، على سبيل الذكر وليس الحصر نذكر منها ما يلي:

- منهم من يعرف الاستثمار على أنه "كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي". [Jaques Margerin et Gérard Ausset , 1979, P35]
- كما يعرف الاستثمار على أنه عبارة عن "نشاط اقتصادي يتخلى عن جزء من الاستهلاك اليوم، ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل؛ وهو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية ومعدات وبضائع مخزونة) واستثمارات غير ملموسة (التعليم أو رأس المال البشري، البحوث والتطوير، والصحة) [د. نوردهاوس وويليام و. أ. سام ويلسون بول، 2006، ص779]

- وهناك من عرفه على أنه "كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل وهذا من خلال امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل". [بشير عباس العلاق، 1996 ، ص269]

- وقد تضمّن تعريف طاهر حيدر حردان أن الاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أو في أصل مالي إذ ميز بين معنيين للاستثمار هما [منير ابراهيم هندی، 1999، ص05]:

أ. الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يقصد به اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج والذي يعرف على أنه ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، وله عدة عناصر مادية وبشرية ومالية؛ فإذا كان المال عنصر إنتاج لا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة [طاهر حيدر حردان، 1997 ، ص ص: 13-14، بتصرف].

ب. الاستثمار في الإدارة المالية: هو اكتساب الموجودات المالية، هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المختلفة من أسهم وسندات وودائع... الخ [طاهر حيدر حردان، 1997، ص14، بتصرف] ؛ يتكون الاستثمار من وجهة النظر المالية من كل إنفاق يُحدث مداخل أو اقتصاد في فترة طويلة وبالتالي يُسترجع خلال عدة سنوات [Jaques Margerin et Gérard Ausset, 1979,P36]. بمعنى حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبلي في صورة دخل أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال [الفتاح مراد، مجهول سنة النشر، ص 407]

وفق هذا المفهوم، " فإن عملية الاستثمار تقتضي أن تكون القيمة المتوقعة الحصول عليها كمداخيل مستقبلية على الأقل تساوي الدخل الحالي المخصص لانجاز هذه العملية" [Nathalie Mourgues, 1995, P 5] .

2- أنواع الاستثمار:

يمكن التمييز بين أنواع الاستثمارات وفقاً للمعيار المستخدم في تصنيفها وذلك حسب ما يبرزه الشكل يلي:

الشكل رقم 01: أنواع الاستثمارات وفقاً للمعيار المستخدم في تصنيفها.

نوع الاستثمار حسب معيار

- 1- استثمارات اقتصادية، 2- استثمارات اجتماعية، 3- استثمارات إدارية، 4- استثمارات في الموارد البشرية

حسب أداة الاستثمار

- 1- استثمارات حقيقية مادية، 2- استثمارات مالية، 3- استثمارات معنوية

حسب معيار التعدد

- 1- استثمار متعدد، 2- استثمار وحيد

حسب معيار القائم بالاستثمار

- 1- استثمارات مؤسسية، 2- استثمارات شخصية

حسب ملكية الاستثمار

- 1- استثمار خاص، 2- استثمار عمومي، 3- استثمار مختلط

حسب المعيار الجغرافي

- 1- استثمارات داخلية، 2- استثمارات خارجية، 3- استثمارات في مناطق حرة

حسب معيار الجنسية

- 1- استثمارات وطنية، 2- استثمارات أجنبية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- منى محمود إدلي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006، ص 86-88.

- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 37/39.

- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 26-27.

- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990, pp 7-8

انطلاقاً من المعايير الموضحة في الشكل، يمكن تصنيف الاستثمار كما يلي:

أ. حسب نوعية الاستثمار: يمكن التمييز بين:

الاستثمارات الاقتصادية وهي التي تهدف لإنتاج سلع/خدمات تخصص للاستهلاك و/أو الاستثمار، الاستثمارات الاجتماعية تهدف لزيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع وتنظم أدائه، استثمارات في الموارد البشرية: عبارة عن استثمارات تقوم على التنمية البشرية أي أنها استثمار يركز على الثروة البشرية.

ب. حسب أداة الاستثمار: حسب هذا المعيار نجد:

الاستثمارات الحقيقية أو المادية وهي استثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية، الاستثمارات المالية وهي شراء حصة في سهم أو حصة في قرض تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى؛ الاستثمارات المعنوية وتتعلق بامتلاك أو كسب المعارف والأصول الفكرية.

ج. حسب معيار التعدد: حسب هذا المعيار يوجد نوعين من الاستثمار:

استثمار متعدد ويسمى أيضاً باستثمار المحفظة حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت، استثمار غير متعدد (وحيد): وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص الطبيعي أو الاعتباري بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي؛ الاستثمار يكون وحيداً حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، ولكنه يكون متعدد (محفظة) ولو ضم استثمارين فقط من نوعين مختلفين.

د. حسب معيار القوائم بالاستثمار: حسب هذا المعيار نجد:

الاستثمارات المؤسسية: وهي استثمارات ينفذها أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) وليس طبيعيين، **الاستثمارات الشخصية** وهي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات، بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية أو مادية أو مزيج من الأدوات المادية والمالية.

هـ. **حسب معيار الملكية:** حسب هذا المعيار هناك:

الاستثمار الخاص وهو ما يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة؛ **الاستثمار العمومي** تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية؛ **الاستثمار المختلط** تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص وطرف عمومي.

و. **حسب المعيار الجغرافي:** تنقسم الاستثمارات حسب المعيار الجغرافي إلى:

الاستثمارات الداخلية وهي استثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد بغض النظر عن جنسية المستثمر وطني مقيم أو أجنبي؛ **الاستثمارات الخارجية** تخص الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية للبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما؛ **الاستثمار في المناطق الحرة** وهو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، ويتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات ومعاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، ومع أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، ومنح تراخيص شغل.

ز. **حسب معيار الجنسية:** تصنف الاستثمارات حسب معيار الجنسية إلى ما يلي:

الاستثمارات الوطنية وهي التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي استثمارات المواطنين داخل وطنهم (الاستثمار

المحلي)، واستثماراتهم في بلدان أخرى (الاستثمار الخارجي الصادر)، الاستثمارات الأجنبية وهي استثمارات التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وتكون إما استثمارات أجنبية مباشرة صادرة تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين (مؤسسات وأفراد) خارج وطنهم. أو استثمارات أجنبية مباشرة واردة تتمثل في الاستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسسات وأفراد) في بلد ما.

3- الأدوات المادية والمالية للاستثمار

تختلف تقسيمات أدوات الاستثمار حسب وجهة النظر إليها حسب ما يوضحه الشكل التالي:

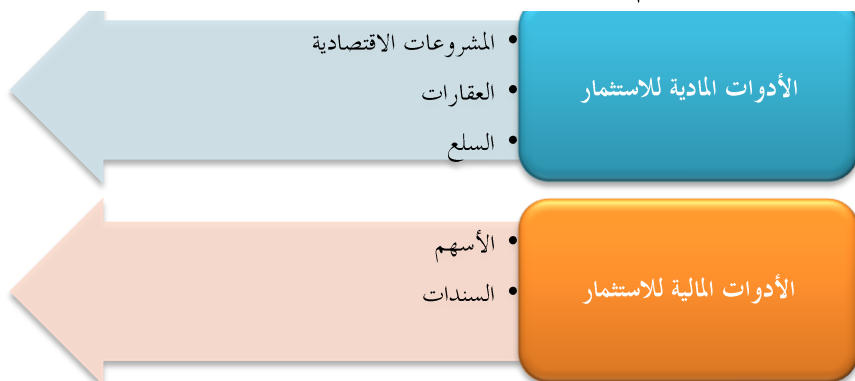
الشكل رقم 02: تقسيمات أدوات الاستثمار حسب وجهة النظر إليها.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مراجع مختلفة.

فمن حيث منظور النوع تقسم أدوات الاستثمار إلى أدوات مالية للاستثمار وأدوات مادية للاستثمار، وسنوضح كل منها فيما يلي:

الشكل رقم 03: الأدوات المالية والأدوات المادية للاستثمار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 42-44.

-منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص17

-محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص 233/229.

الاستثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والسلع والمشاريع الاقتصادية المختلفة تمثل الاستثمار المباشر، أما الاستثمار في الأوراق المالية من سندات و أسهم يمثل الاستثمار الغير مباشر أو الاستثمار المالي ولا يتم إلا من خلال سوق الأوراق المالية ويتميّز هذا الاستثمار بكونه طويل المدى أي يسعى لتحقيق عائد مرتفع على المدى البعيد و ليس الربح السريع.

اخور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه ودوافعه

بعد تعرفنا على نوعي الاستثمار المباشر وغير المباشر، سنعرف في هذا المحور الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر" [أميرة حسب الله محمد، 2004/2005، ص19]، وتعتبره منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه "استثمار طويل الأجل، يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المتمثل في الشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر" [هناء عبد الغفار، 2002، ص 14].

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في نوعين إما "استثمار مشترك" أو "استثمارات مملوكة للمستثمر الأجنبي":

الشكل رقم 04: أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

-عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص364.

-فضيل فارس، التسويق الدولي: مفاهيم عامة، استراتيجياته، بيئته وكيفية اختيار الأسواق الدولية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص228.

3-دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف أسباب اللجوء إلى هذا النوع من الاستثمار باختلاف الأهداف المرجو تحقيقها منه، فمن ناحية المستثمر الأجنبي أبرز دوافعه تتمثل في الزيادة في عائد الاستثمار دون التعرض للكثير من المخاطر، دخول أسواق جديدة وزيادة المبيعات، ضمان توفير أحسن الموارد، السعي إلى الاستفادة من الحوافز التي تقدمها البلدان لاستقطاب الاستثمارات، الرغبة في النمو والتوسع ودخول عالم المنافسة،.. الخ؛ أما من ناحية البلد المضيف تتمثل أبرز دوافعه في السعي لتوفير التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية، تمويل خطط التنمية التي تتضمن استثمارات في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية، توفير العملات الأجنبية، تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ضمان أحسن استغلال للموارد الطبيعية، تحسين الإنتاج الوطني للدولة واستفادتها من التكنولوجيا الحديثة.

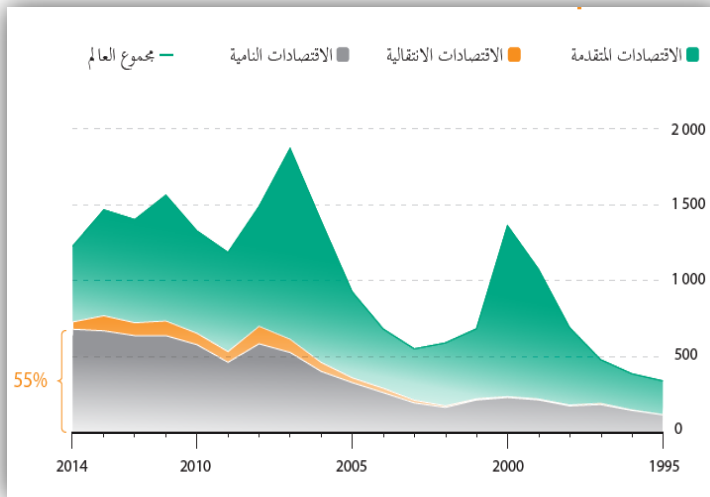
المحور الثالث: تحليل الاستثمار العالمي

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد؛ وقد شهدت الفترة ما بين 1995 و 2014 عدّة تقلبات في التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي. [طاهر مرسى عطية، 2000، ص169].

1- تتبع التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في الفترة 1995-2014:

شهدت هذه الفترة عدم استقرار وتباين واضح في تناقص وزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في نطاق العالم 1995-2014



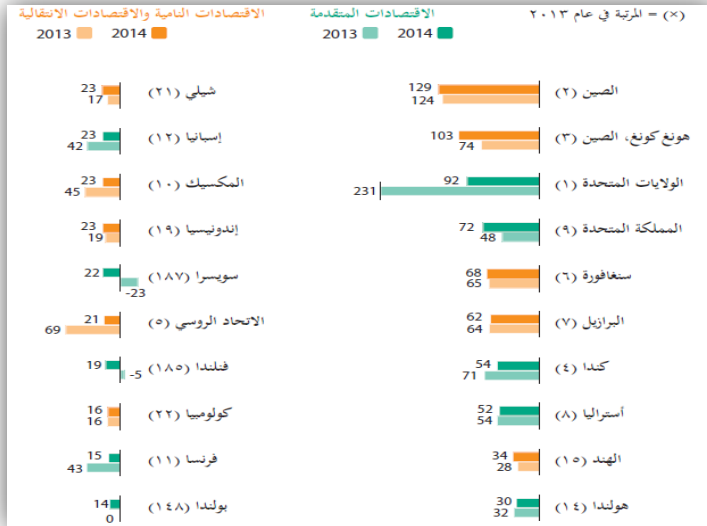
المصدر: UNCTAD ,FDI/MNE database : www.unctad.org/fdistatistics

شهدت سنة 2014 انخفاض بنسبة 16% من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر وقد بلغت 1,23 تريليون دولار بعد أن كانت 1,47 تريليون دولار سنة 2013؛ وقد توصلت الباحثة إلى وجود عدة متغيرات ساهمت في هذا الانخفاض منها متغيرات التجارة، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، متغيرات الاقتصاد الكلي وهذا ما يوضحه الملحق رقم 01 (انظر الملحق رقم 01).

2- التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية:

حركات التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2013-2014 يوضحها الشكل رقم 05 التالي:

الشكل رقم 05: التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (أكبر عشرين اقتصاداً مستضيفاً) 2013-2014

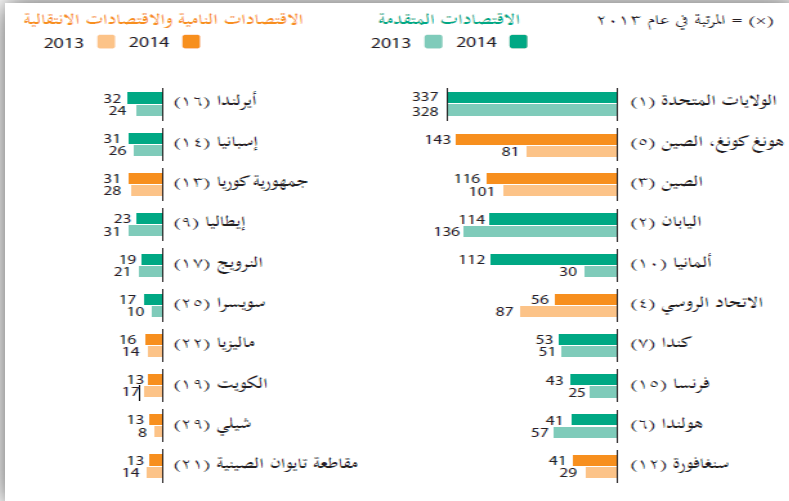


المصدر: قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/ مؤسسة الأعمال المتعددة الجنسية، الأونكتاد.
 نلاحظ حسب الشكل انخفاض التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاديات المتقدمة والمتمثلة في الولايات المتحدة، كندا، هولندا، فرنسا، إسبانيا...؛ بينما شهدت هذه الفترة زيادة في التدفقات الداخلة إلى الاقتصاديات الانتقالية والنامية منها الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، الشيلي، الهند، اندونيسيا... الخ، وقد بلغت تدفقات الداخلة هذه الفترة 681 مليار دولار.

3- التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية
 2014-2013

يوضح الشكل رقم 06 قيمة التدفقات الخارجة من استثمار أجنبي مباشر إلى الاقتصاديات النامية:

الشكل رقم 06: التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر (أكبر عشرين اقتصاد مضيف) 2014.



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية (الوحدة: مليار دولار)

انطلاقاً من الإحصائيات في الشكل وبعد حساب نسب الاستثمار تلاحظ الباحثة

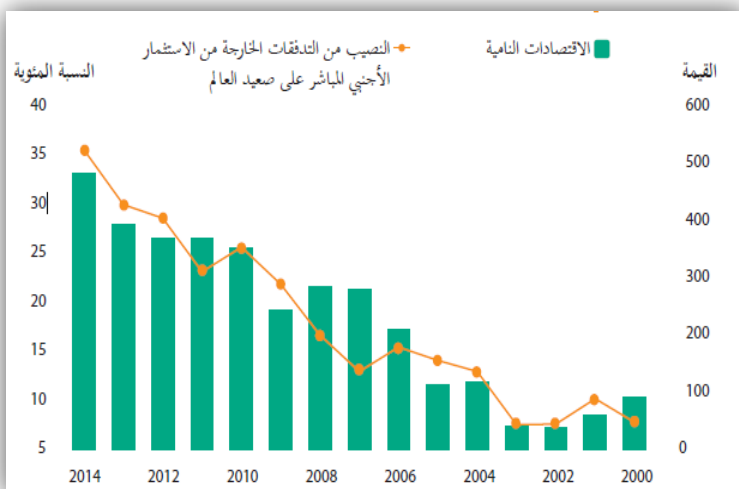
زيادة في قيمة التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة بنسبة 2,74% ، كما تلاحظ زيادة في التدفقات الخارجة من الاقتصاديات النامية منها الصين بنسبة 4,95% وهونغ كونغ (الصين) بنسبة 76,54% وسنغافورة بلغت نسبة الزيادة في التدفقات الخارجة 41,37% .

4- تتبع نصيب الاقتصاديات النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الخارجة فترة 2000-2014

تتبع التدفقات العالمية الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحصل على الشكل

التالي:

الشكل رقم 07: التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي 2000-2014

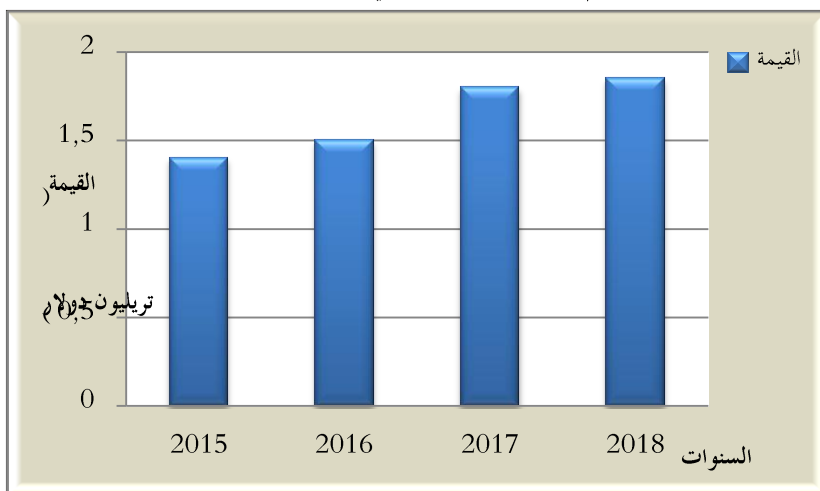


المصدر: قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/ مؤسسة الأعمال المتعددة الجنسية، الأونكتاد
حسب الشكل يتبين للباحثة أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي تنشط فيه الاقتصاديات النامية والانتقالية بنسبة عالية، و يتبين أنها تمثل أكبر الاقتصاديات المستثمر فيها العالم منها الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا.

المحور الرابع: آفاق الاستثمار العالمي 2017-2018¹

هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي تقف أمام حصولنا على تنبؤات أو قراءات مستقبلية لما سيكون عليه حال الاستثمار العالمي، انطلاقاً من الشكل الموالي سنحاول تحليل الاستثمار العالمي لسنة 2017-2018 :

الشكل رقم 08: الاستثمار الأجنبي المباشر 2015-2018



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مجموعة من مقالات منشورة في الجرائد.

بتتبع قيم الاستثمار العالمي في الشكل نلاحظ وجود زيادة معتبرة بنسبة 5% في الاستثمار العالمي سنة 2017 ليصل إلى 1,8 تريليون دولار وذلك بعد التراجع الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ نسبة 2% سنة 2016. أما توقعات الباحثة لسنة 2018 تشير إلى زيادة متواضعة في الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل مجموع التدفقات إلى 1,85 تريليون دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ 2,7% وذلك استناداً للقيم الموضحة في الشكل.

المحور الخامس: مستقبل الاستثمار العالمي

يهتم الكثير من المستثمرون بكيفية التعامل الأمثل بخصوص ارتفاع قيم الكثير من الأصول، لكنهم سرعان ما يتجهون إلى الاستثمارات الموضوعية التي تُمكن من

الاستفادة من الاتجاهات المجتمعية على المدى الطويل؛ وذلك راجع لتنبؤات المستثمرين بعدم خضوع هاته الاستثمارات للتغيرات اليومية صعوداً وهبوطاً بشكل كبير في سوق رأس المال وأنها ستحقق عائد عبر الاتجاهات المستدامة الممكن توقعها.

تعتبر مختلف التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والعوامل الديمغرافية، والتطور التكنولوجي والتقدم العلمي الجوهر الأساسي للاتجاهات التي تصبغ مستقبل الاستثمار، وتمثل هذه الاتجاهات الخمسة فيما يلي:

1. المجتمعات الغاضبة: فشل المؤسسات السياسية في تعاملها مع التحديات

الراهنة سيؤدي إلى حالة من السخط الواسع والمطالبة بالتغيير من طرف الطبقة الوسطى ما سيحتّم على الحكومات وضع سياسات موجهة خاصة بتدعيم الاقتصاد المحلي وتوفير مناصب العمل ومعالجة بعض المواضيع التي تعاني منها هذه الطبقة؛ وقد ساعدت العولمة على تحقيق مساواة بين البلدان وأثارت نقطة عدم المساواة داخل بعض الدول ما كان سبب في اللجوء إلى إحداث تغييرات سياسية في الكثير من البلدان.

و يُتوقع مستقبلاً اللجوء إلى سياسات اقتصادية تدعم المستهلك المحلي وتنمي القطاعات الكثيفة العمالة ما سيثير مكانة العلامات التجارية الوطنية و الدفاع والأمن والأسواق الناشئة.

2. البنية التحتية: مشاريع البنية التحتية العديدة والمتنوعة تثير اهتمام المستثمرين

حيث تحوّل اهتمام الحكومات من الهند وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستثمار في هذه المشاريع واعتمادها كوسيلة لتشجيع النمو المحلي.

تحوّل الاهتمام من الاستثمار في البنية التحتية للنقل إلى توفير الطاقة والسكن وخدمات المياه بأسعار معقولة؛ إلى جانب إظهار الإدارة السياسية للحاجة إلى استثمارات هذا القطاع ما يُمكن المستثمرين اللجوء إلى الشراكة المباشرة في هذه المشاريع أو اللجوء إلى الاستثمار في صناديق البنية التحتية.

3. التكنولوجيا: كثيراً ما كان يُنظر للتكنولوجيا على أنها تشكل مصدر تهديد

للقضاء على فرص العمل بيد أن التنظيم لها وتنظيم فرض الضرائب عليها واستخداماتها

في جعل أماكن العمل آمنة سيُساهم في زيادة الإنتاجية وتقديم أفضل المنتجات والخدمات للزبائن أي أنها تفتح الطريق أمام الابتكار وستُحقق مكاسب كبيرة للعاملين في قطاع المواصلات والآلات الإلكترونية الحديثة.

4. الاقتصاد الرقمي وشار إليه أيضاً بـ "الاستثمار في ارتفاع العمر

السكاني";

تشير آخر التنبؤات لسنة 2050 إلى ارتفاع عدد كبار السن بمقدار مليار نسمة ليصل العدد إلى ملياري نسمة مع تنبؤات في انخفاض نسبة الأفراد في سن العمل، ما سيخلق ضغوط جمّة وأوضاع متغيرة، لكن سيمكّن الاستفادة من بعض الفرص للمستثمرين في قطاع الأعمال الخاصة وذلك بتوفير الدعم واحتياجات هذه الفئة وكل ما هو مرتبط بها كالسلع الاستهلاكية والمساكن والخدمات الصحية والعمل على إدارة الثروات والمعاشات التقاعدية.

5. قيم الشباب: تشير الإحصائيات إلى أن 50% من سكان العالم دون سن

الثلاثين ومن المرجح اعتبار قيم جيل الألفية معياراً للاستثمار؛ ونظراً لخلفيته الرقمية وتحليله بأولويات مختلفة عن الأجيال السابقة ساهم في إعطاء تعريف آخر للاستهلاك وساهم في تواجد علامات تجارية خاصة بالاستثمار في هذا الجيل يشهد تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة.

الخلاصة:

الانفتاح الاقتصادي العالمي ساهم في تزايد موجة الاستثمارات التي تجري في شكل تدفقات بين الدول المضيفة للمستثمر فيها والدول المستثمرة وقد أصبحت حركة الاستثمارات العالمية تقوم على أساس استفادة الطرفين من عدد من المزايا وتقليص المخاطر لتعظيم المنافع.

يساهم الاستثمار بنسبة كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية والدفع بها إلى التحسّن في كل القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي والسياسي وقطاع العلاقات الخارجية، فالتوجه الجديد للبلدان نحو الاستثمار الأجنبي بدافع زيادة معدلات

النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب اعتماده كوسيلة خارجية بديلة للحصول على العملات الأجنبية ما يجعل الدول تتخذ خطوات لتحسين وتشجيع هذه الاستثمارات وبخاصة الاقتصاديات النامية بهدف تحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي.

توقعات الاستثمار المستقبلية تنادي بضرورة وضع استراتيجيات محكمة للاستثمار والتطلع والتوجه إلى الاستثمارات البعيدة المدى ما يساهم في وضع ورسم مناخ ملائم للاستثمار.

النتائج :

بعد الدراسة التحليلية للبيانات والإحصائيات المتوفرة توصلت الباحثة إلى ما يلي:

- إن التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتراجعها في الفترات الأخيرة تتناقض بشكل كبير مع التحسن الذي شهدته متغيرات الاقتصاد الكلي في نفس الفترة (النتائج المحلي الإجمالي، نمو التجارة،...) ما يُنبئ باحتمالات التعرض لمخاطر خاصة بالاستثمار مستقبلاً.

- انخفاض الاستثمار العالمي كان سببه الرئيسي ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى البلدان المتقدمة.

- هناك عدة عوائق تواجه تحقيق انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والبلدان الانتقالية، منها التذبذب الحادث في التدفقات الاستثمارية للاتحاد الروسي.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل لها من خلال دراستنا تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات:

- بالرغم من مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر
- مواجهة التحديات والسعي لاكتشاف أسباب الركود في الاستثمار العالمي والعمل على إيجاد الحلول والحد من هاته العوائق.

- الرفع من معدل وضع إعلانات للمشاريع الاستثمارية الجديدة خاصة في البلدان النامية.
- تفعيل قطاعات الشراكة بين البلدان في الميدان الاستثماري والعمل على بناء الثقة بين الأطراف.
- توفير المناخ الاستثماري الملائم وكل البيانات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية وكذا القيام بدراسات قبلية وتحليلها ثم وضع توقعات لما سيكون عليه حال التدفقات الاستثمارية مستقبلا ما سيساهم في تحسين اتخاذ قرارات الاستثمار واختيار المشاريع الاستثمارية المرجحة.

قائمة المراجع:

- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
- بشير عباس العلاق، المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، المحاسبية، التمويل و المصارف، ط1 ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، بنغازي، الجماهيرية الليبية، 1996 .
- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان، 1998 .
- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 .
- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- عبد الفتاح مراد، موسوعة مصطلحات الحيات ومنظمة التجارة العالمية، مجهول دار النشر، مجهول سنة النشر.
- فضيل فارس، التسويق الدولي: مفاهيم عامة، استراتيجياته، بيئته وكيفية اختيار الأسواق الدولية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.
- منى محمود إدلي، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006 .
- منير ابراهيم هندی، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1999.
- نوردهاوس ويليام و سام ويلسون بول، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- نيفين حسين، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربيع الأول 2018.
- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية-الصين أنموذجاً- بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990.
- <http://alqabas.com/>
- Jaques Margerin et Gérard Ausset, **Choix des investissements**, 1^{ère} édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.
- Nathalie Mourgues, L'évaluation des investissements, ECONOMICA, Paris, 1995.

الملحق رقم 01: معدلات النمو العالمية للناتج المحلي الاجمالي، تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، التجارة و العمالة، و الاستثمار الأجنبي المباشر 2008-2016.

المغفر/السنة	الناتج المحلي	التجارة	تكوين رأس المال الثابت الاجمالي	العمالة	الاستثمار الأجنبي المباشر	قيمة الاستثمار الأجنبي
2008	1,5	3,0	3,0	1,2	-20,4	1,49
2009	-2,0	10,6	-3,5	1,1	-20,4	1,19
2010	4,1	12,6	5,7	1,2	11,9	1,33
2011	2,9	6,8	5,5	1,4	17,7	1,56
2012	2,4	2,8	3,9	1,4	-10,3	1,40
2013	2,5	3,5	3,2	1,4	4,6	1,48
2014	2,6	3,4	2,9	1,3	-16,3	1,23
2015	2,8	3,7	3,0	1,3	11,4	1,37

2016	3,1	4,7	4,7	1,2	8,4	1,48
------	-----	-----	-----	-----	-----	------

Source : UNCTAD, FDI/MNE database for FDI in 2008-2014/ United Nation (2015) for GDP, IMF (2015) for GFCF and Trade, ILO for Employment, and UNCTAD estimates for FDI in 2015-2016 (www.uncted.org/fdistatistics)